

خوصصة البنوك في الجزائر

د. ايت عكاش سمير

جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر

samiraitakkache@yahoo.fr

د. ناصر المهدي

جامعة بونعامة الجيلالي خميس مليانة

elmahdinaceur@yahoo.fr

الملخص:

لقد شرعت الجزائر في عملية خوصصة البنوك العمومية مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لذلك، و أصدرت قرار بخوصصة ثلاثة بنوك عمومية و هي CPA BNA و BADR ، بحيث تكون البداية بالقرض الشعبي الجزائري الذي يعتبر أكثر جهوزية و يمتاز بملاءة مالية جيدة و خاصة بعد التطهير المالي، و لكن هذه العملية لم تتم إلى غاية اليوم فمن خلال هذه المداخلة سوف نتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح عملية خوصصة بنك CPA و لماذا تم اتخاذ القرار بإلغاء الخوصصة.

المقدمة

من بين أهم و أبرز الانعكاسات و التغيرات التي أحدثتها العولمة التوجه نحو خصوصة البنوك العمومية، فقد أبرزت العولمة و التحرر الاقتصادي المصاحب لها أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كالمحا للنشاط المالي بصفة عامة و الجهاز المصرفي بصفة خاصة، فقد تزايدت الآثار السلبية الناتجة عن هذا التدخل في أعمال البنوك، الأمر الذي شجع على الإفراط في الإقراض و تراكم الديون المتعثرة، إضافة إلى زيادة العمالة الزائدة و اختلاف الأهداف المالية و الاقتصادية لبعض البنوك العمومية، بالإضافة إلى تخفيف القيود و التدخلات الحكومية التي تضعها و تمارسها الدولة تجاهها، لذلك أصبحت عملية خصوصة البنوك من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها في مجال اقتصاديات البنوك، لما له من تأثير واضح على تلك الاقتصاديات في الوقت الحاضر و في المستقبل .

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات تماشيا مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق و يعتبر القانون رقم(90-10) المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 10-10-1990م في هذا الشأن، و شرعت السلطات الجزائرية في عملية خصوصة البنوك العمومية، من خلال خصوصة القرض الشعبي الجزائري كأول خطوة في هذا الاتجاه، و اعتمادا على ما سبق تتبادر إلى أذهننا الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح عملية خصوصة بنك القرض الشعبي الجزائري؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى إيقاف عملية الخصوصية في الجزائر؟

الكلمات الدالة: خصوصة البنوك، مبادئ خصوصة البنوك، القرض الشعبي الجزائري ، السلطات الجزائرية، البنوك الخاصة و البنوك العمومية.

1- مفهوم خصوصة البنوك

إن عملية الخصوصية أصبحت ضرورة ملحة نظرا لما أصاب القطاع العام في كثير من الدول من معوقات و ضعف شديد، و عدم فاعليته في إنجاز الدور المنوط به، بل أصبح يمثل عبئا ماليا و إداريا على جهاز الدولة. و يتطلب نجاح عملية الخصوصية تنظيمًا تقنيًا (technique) و قانونيًا (juridique) جيدًا بالإضافة إلى اختيار الهيئات (organes) المتدخلية في هذه العملية، بتوضيح مهمتها و مسؤوليتها و سلطاتها (pouvoirs)، فتتوفر هذه الشروط تضمن الدولة تحقيق الأهداف المسطرة و تحافظ على المصالح الوطنية .

تتمثل خصوصة المؤسسات العامة في تحويل ملكيتها جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، ذلك ضمن إطار شامل و هو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خصوصتها و العمل على تطويرها و تحسين أدائها و تعظيم ربحيتها. أما خصوصة البنوك فتعني بما توسيع قاعد الملكية من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية، و بالتدرج لخلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية و تحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خصوصته لسبب أو لآخر مثل "اختيار أحد البنوك المفلسة " ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه و إعادة هيكلته و تأهيله لعملية الخصوصية على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأسمال هذا البنك كمرحلة

أولى، ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص جزئياً أي تدريجياً مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال أي خصوصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية)، مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصص المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها لأن ذلك سيؤدي إلى سيطرته في القرارⁱ.

-2- أهداف خصوصة البنوك

يرى الكثيرون أن سبب المشاكل الاقتصادية يعود إلى تدهور القطاع العام و فشله، و أصبحوا ينظرون إلى الخصوصية كوسيلة ناجحة لحل هذه المشاكل. و من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خصوصة البنوك نذكر ما يليⁱⁱ :

-تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي، ما يدفع البنوك إلى توجيه القروض نحو المشروعات الأكثر إنتاجية و الأكثر ربحية، و ما قد يساعد في تخصيص الائتمان المصرفي (القروض المصرفية) بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة، و تعكس كذلك المنافسة المصرفية ابتكار خدمات مصرفية جديدة و استحداثها أو امتلاك القدرة التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة و بأحسن جودة و بأعلى إنتاجية و بسعر تنافسي و في أسرع وقت ممكن ؛

-تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح أسهمها (البنوك المخصوصة) في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية و من ثم زيادة سعة السوق و تعميمها و تطويرها، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم و يجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك بشكل جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة و يسر ؛

-ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية، فمن المتوقع إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة، قد يدفع الحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خصوصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة و بكفاءة أكبر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة ؛

-تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، فتحريز الإدارة و زيادة درجة استقلاليتها يزيد من قدرة البنوك على المنافسة و التطوير و استعمال التكنولوجيا المتطورة، و هذا ما أثبتته نجاح كل من البنوك المشتركة و بنوك الاستثمار و الأعمال و فروع البنوك الأجنبية.

-3- مبادئ الخصوصية.

من الضروري أن هناك مجموعة من المبادئ تحكم عملية الخصوصية هذه المبادئ تكون الإطار المرجعي والفكري لهذه العملية حتى تكون هناك ضوابط لها، هذه المبادئ هيⁱⁱⁱ :

-المحافظة على ممتلكات الدولة.

-المحافظة على المصالح الوطنية.

-شفافية العمليات.

-تقنين عملية الخصوصية.

-تخفيض مديونية الدول: استبدال الديون بالمساهمة في البنوك المخصوصة أي يمكن لكل دائن أن يحصل على عدد من الأسهم تعادل دينه على الدول المعنية.

-تحديد دور المشاركة الأجنبية في الخصوصية.

-تشجيع أساليب البيع.

-ضرورة مراعاة عنصر التكلفة أثناء تنفيذ برامج الخصوصية.

-4- شروط الخصوصية.

إن اختلاف الظروف من بنك لأخرى ومن بلد لآخر يفرض علينا أن نخصص حسبما يضمن لنا النجاح، لذلك فإنه لا توجد شروط محددة مثالية، فالمطلوب هنا هو تكييف شروط الخصوصية مع الظروف التي يعيشها البنك وخاصة تلك الشروط التي لا بد أن تتوفر في المحيط الاقتصادي المقبل على هذه المراحل ومن بين هذه الشروط ما يلي^{iv}:

-1-4- التحضير الجيد للبنك.

إن التحضير الجيد للبنك يعتبر من الشروط الأساسية لنجاح الخصوصية، كما أن ذلك يتطلب في بعض الأحيان مسح ديون هذه البنوك. بالإضافة إلى:

- المحافظة على مناصب الشغل.

-مبدأ التدرج.

-مبدأ عدم التمييز.

-2-4- الخصوصية جزء من برنامج الإصلاح الشامل.

إن إنتقال البنوك العمومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ما هو إلا جزء من الإصلاحات الاقتصادية فخصوصة البنوك العمومية هو إجراء لتصحيح مسارها ومحاولة إصلاحها.

-3-4- الحفاظ على الجانب الاجتماعي.

إن بيع البنوك العمومية للقطاع الخاص يطلق عدة مشاكل اجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتسريح العمال، وللحد من هذه المشاكل يتم تخصيص جزء من عائدات الخصوصية لصالح العمال .

-4-4- خلق بيئة تنافسية.

-5-4- إنشاء مؤسسات بنكية.

-6-4- احترام التوقيت.

-7-4- الشفافية.

-8-4- التكفل بعملية التطبيق.

-9-4- وحدة رؤوس الأموال.

-10-4- تصنيف البنوك العمومية: يمكن تصنيف البنوك العمومية إلى قسمين:

أ- بنوك عمومية ذات صحة مالية جيدة قابلة للبقاء، وهذه يمكن أن تبقى في يد الدولة لأن احتكارها من قبل الخواص يمكن أن يضر بالمصلحة العامة.

ب- بنوك عمومية ذات صحة مالية غير جيدة غير قابلة للبقاء وهذه تخضع للخصوصة.

-11-4- الاهتمام بالخصوصة كشرط لتطير الاقتصاد.

-5- الصيغ المختلفة لعملية الخصوصية:

إن الخصوصية يمكن تطبيقها بعدة أشكال وهذا حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدولة والمرحلة التي مرت بها في عملية إعادة الهيكلة، والظروف الاجتماعية والسياسية التي تسودها سواء مع أو ضد الخصوصية^٧.

-5-1- خصوصة الإدارة:

والهدف من هذه العملية هو رفع كفاءة البنوك العمومية وهذا بتحسين إدارتها بإدخال تقنيات إدارة شركات القطاع الخاص، والهدف من هذه العملية هو تحسين الكفاءة الاقتصادية ومحافظة الدولة على الملكية وهي تمثل مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة، وتأخذ الصيغ التالية: الإدارة، التأجير والامتياز.

-أ- الإدارة: هو أن تتفق الحكومة أو البنك العمومي مع مؤسسات أو أفراد محليين أو أجاناب لإدارة البنك لقاء أجر محدد او نسبة من العائدات.

-ب- التأجير: هو أن يسمح مالك الأصل "القطاع العام" لشركة خاصة حق استخدام هذه الأصول لصالحها لفترة متفق عليها مسبقا مقابل دفع مبلغ الإيجار المتفق عليه.

-ج- الامتياز: في هذه الحالة تمنح الدولة حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة وهذا العقد ينظم كل مواصفات التأجير بينما النفقات الرأسمالية والاستثمارات تقع على صاحب الامتياز وبعد فترة 15-30 سنة من الامتياز يرجع الأصل إلى القطاع العام والامتياز يأخذ أشكالا مختلفة.

-5-2- البيع المباشر:

تعتبر هذه الطريقة هي الأكثر استخداما في عملية الخصوصية على المستوى الدولي وقد مثلت 80% من كل التعاملات التي تمت بين 1988-1993 وما يعادل 58% من إجمالي الإجراءات، ومثلت هذه الطريقة 86% من إجمالي المعاملات في سنة 1994، وهذه الطريقة تأخذ أشكالا مختلفة، من خلال طلب العروض أو المزاد العلني أو الطلب من مستثمر استراتيجي، وفي الأشكال المختلفة السابقة العنصر المشترك للبيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدول والمشتري.

-5-3- بيع الأسهم في الأسواق المالية:

وهذا عندما يكون حجم البنك كبير ويتمتع بوضعية مالية جيدة، وتعرض أسهمه للجمهور بسعر ثابت.

-5-4- البيع للعاملين والإدارة:

قد يحصل العمال والإدارة على كل البنك أو نسبة معينة منه وهذا النوع يعتبر خصوصة داخلية.

-5-5- نظام الكوبونات "القسائم":

وهو تحويل نسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة كبيرة من المواطنين من خلال نظام الكوبونات "الاكتتاب"، وهذه الكوبونات هي عبارة عن شهادات لأصحابها يتم تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال المزاد العلني أو استثمارها في أحد صناديق الاستثمار للخصوصة وهي طريقة تشرع في عملية الخصوصية و تسمح بامتلاك العديد من المواطنين لهذه الشركات.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق هذه الأهداف كلها يعد أمرا غير معقول لأنه في بعض الحالات يحصل تضارب بينها، وإذا حاولت الدولة تحقيقها جميعا قد تؤدي إلى فشل العملية، وإذا كانت الدولة ترغب في تحسين كفاءة إدارة البنك ورفع كفاءتها يتطلب ذلك بيع نسبة كبيرة إلى مستثمر استراتيجي واحد سواء كان أجنبي أو محلي، وإذا كانت ترغب

في توسيع قاعدة الملكية هذا يتطلب توزيع أسهم البنك على عدد كبير من المشترين، لذلك فإنه لا يمكن تحقيقها في نفس الوقت، إذ يجب اختيار طريقة الخصوصية التي تتناسب مع الأهداف ولا تؤدي إلى التضارب فيما بينها، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار القطاعات وحجم الشركات عند إعداد برامج الخصوصية لأنه يوجد طريق واحد يمكن إتباعه في كل الظروف.

كما أن عملية الخصوصية تتطلب الشفافية التامة في عملياتها لأنها تعطي مصداقية للعملية وتجعل الثقة في العملية موجودة لدى كل الأطراف المعنية سواء الأطراف السياسية، وإدارة الشركات وعمالها والمستهلكين لذا فإن الخصوصية تتطلب أن تكون الشفافية خاصة في عملية البيع لأن الشك في ذلك يؤدي إلى فشل العملية وتعارضها، إضافة إلى ذلك فإن الشفافية تعد أساس نجاح العملية سواء بالنسبة للمستثمر المحلي أو لجذب الاستثمارات الأجنبية.

-6- مبررات خصوصة البنوك الجزائرية:

إن البنوك الجزائرية التابعة للقطاع العمومي تحتكر 90% من النشاط المالي في الجزائر هذا رغم وجود 15 بكا خاصاً^{vi} التي هي في بداية الطريق إلا أن هذه البنوك لم تقدم أي شيء للاقتصاد الوطني حيث إنها تعاني من عدة نقائص نختصرها فيما يلي^{vii}:

-6-1- عدم قيام البنك بدوره في الوساطة المالية لتمويل التنمية الاقتصادية خاصة في ظروف غياب السوق المالي كما ان البنك عاجز عن تمويل الاستثمارات خاصة في القطاع الخاص وهذا بسبب تفشي الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية في هذا القطاع.

-6-2- في تقرير لصندوق النقد الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر ودراسته لعينة تتمثل في 562 مؤسسة محلية في سنة 2003 في الميدان المالي خلال ثلاثة السنوات السابقة توصلت إلى ما يلي:

- صعوبة الحصول على القروض حيث ان 11% فقط من هذه المؤسسات مولت رأسمالها العامل و16% من الاستثمارات بواسطة القروض اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة (تشغل بين 5-19 عاملاً) 7% تمول رأسمالها العامل و13% من استثماراتها بواسطة القروض مقارنة ب13% و29% في المؤسسات الكبيرة اما السحب على المكشوف فتستفيد منه 23% من المؤسسات الصغيرة مقارنة ب69% في المؤسسات الكبيرة الخاصة، وهذا في جميع الأحوال يعد مؤشر على التحيز للمؤسسات الكبيرة سواء عامة أو خاصة مع التأكيد على ضعف مستوى الوساطة المالية.

- تستعمل البنوك العمومية القروض بدرجة اقل من القطاع الخاص وهذا يعد تحولا مهما في السياسة السابقة التي تركز على القطاع العمومي وأصبحت تتعامل على أسس تجارية، كما يلاحظ أن البنوك تتعامل أكثر مع المؤسسات القديمة مقارنة بالجديدة وهذا يبين عدم وجود الديناميكية والمنافسة في القطاع البنكي.

-72% من هذه العينة لا يحصلون على القروض القصيرة أو الطويلة، وللحصول على الموافقة على القرض يتطلب انتظار في المتوسط 22 شهرا، أما المؤسسات الصغيرة ف81% لا يحصلون على القروض لذا فهناك معاملة تمييزية بالنسبة للمؤسسات الكبيرة مقارنة بالصغيرة التي تجد صعوبة في الدخول إلى سوق الائتمان.

- التأخير في الحصول على القرض، فالفترة اللازمة للحصول على القرض هي في المتوسط 4.5 شهرا للقروض القصيرة و8.8 شهرا بالنسبة للقروض الاستثمارية أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فالفترة هي 10.2 شهرا.

-الشرط الآخر الذي يمنع الكثير من المؤسسات وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم من الحصول على قرض هو شرط ضمان القروض سواء برهن المباين أو الأراضي حيث طلب ذلك من 90% من المؤسسات الراغبة في الحصول على قروض استثمارية و77% في حالة القروض القصيرة.

-التأخير في المعاملات البنكية وهذا لضعف مستويات الخدمة فصرف صك يتطلب أسبوعين في المتوسط إذا كانت العملية بين فرعين من نفس البنك وفي نفس المدينة وخمسة أسابيع إذا كان البنكين مختلفين ومتباعدين. أما أهم ملاحظات صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات في الدول البترولية فيلاحظ أنها لا تتسم بالجدية والصرامة فقد تكون مسرعة فيها عندما يكون سعر اليرميل منخفض وبطيئة عندما يرتفع،

6-3- لاحظ البنك في سنة 2005 أن معدل التنمية المرتفع الذي حققته منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد بلغ نسبة 5.6% مقارنة ب3.6% خلال التسعينات وهذا المعدل الخاص عائد إلى عوامل خارجية وهي ارتفاع أسعار البترول. وان مناخ الاستثمار في الجزائر لم يتغير منذ ثلاثة سنوات وهي تمتاز بأنها أغلى كلفة وأطول مدة لتسوية ملفات المشاريع.

فهذه بعض النقاط السوداء المأخوذة على النظام المصرفي الجزائري التي تتطلب المزيد من الإصلاحات وتحمل الخوصصة حتمية لاكتساب تجربة الآخرين والعمل في محيط تنافسي.

الفرع الثالث : خوصصة البنوك في الجزائر

أصدرت الجزائر قانون الخوصصة في 1995 من خلال المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995، حيث مست في البداية 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، و في نهاية 1996 تسارعت وتيرة حل المؤسسات و خوصصتها بعد إنشاء شركات جهوية قابضة، و قد خصصت الحكومة 112 مليار دولار في الموازنة الجديدة لعام 1995 من أجل النهوض بالمشروعات العامة، و الخوصصة الجزئية المرخص بها أي 4% من أسهم المؤسسات العامة غير الإستراتيجية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي^{viii}.

و مع نهاية التسعينيات بدأ مفهوم الخوصصة يتوسع شيئا فشيئا ليشمل بعض القطاعات الحساسة و من بينها البنوك، و خاصة بعد التصريحات التي قام بها المكتب اللندني المتخصص (bureau d'expertise londonien) (oxford business group OBG)، حول السوق المصرفية الجزائرية التي تعتبر من أهم إمكانات النمو غير المستغلة في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط^{ix}، و خاصة أن الجزائر تعاني منذ عدة سنوات من نقص الخدمات البنكية و المالية و التي تبقى تحت المعايير الدولية و التي تحدد من التنمية الاقتصادية (développement économique)، و لقد قررت الحكومة الجزائرية اللجوء إلى خوصصة ثلاث بنوك حكومية و هي : CPA , BNA BDL ، و أول بنك تقرر خوصصته هو بنك CPA، أين تم اختيار بنك الأعمال الذي يشرف على عملية فتح رأسمال قبل نهاية 2006، و هذا لكونه أكثر استعدادا و جهوزية للخوصصة بعد تطهير محفظته و ارتفاع نسبة الملاءة عنده، إضافة إلى تحقيقه نتائج إيجابية، و تعتبر البنوك التالية هي المؤهلة للفوز بصفقة بنك القرض الشعبي الجزائري: "أربعة بنوك فرنسية هي "بي-إن-بي - بارينا"، و "القرض الفلاحي الفرنسي"، و البنك الشعبي "ناتكسيس" و سوسبيتي جنيرال"، و بنك إسباني هو "سانتندر"، و بنك أمريكي "سيتي بنك، لكن بعد مرور سنتين على مشروع فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري لم تحسم الجمعية العامة في هذا الملف، لذلك تبقى خوصصة البنوك في الجزائر حبر على ورق و مجرد مشاريع ينتظر الحسم فيها و تنفيذها على أرض الواقع .

لقد قامت الحكومة الجزائرية بإيقاف عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري، بعد انسحاب مجموعة "سي تي بنك الأمريكية" و "القرض الفلاحي" و كذلك البنك الإسباني "سانتندر"^{xi} لأن الحكومة وجدت نفسها في مواجهة البنوك الفرنسية وحدها، بعد أن انسحبت البنوك الأخرى و خاصة سي تي بنك الذي شكل حالة فزع بالنسبة للسلطات المالية الجزائرية، التي كانت ترغب في شراءه للقرض الشعبي الجزائري و الاستفادة من خبرته المالية^{xi}. و حسب وزير المالية السابق و الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن أشنهو الذي يرى ضرورة التوقف عن التخطيط لعملية خوصصة CPA في الوقت الحالي، لأن الخوصصة هي فرص يجب استغلالها في المكان والزمان المناسبين، و ليست بالأمر الهين لأن الجزائر تعلق آمالا كبيرة على هذه العملية لأنها تأمل أن تكون النموذج الذي تريد اعتماده في تمويل الاقتصاد مستقبلا، لذا يجب التريث لإيجاد شريك يتمتع بخبرة وصحة جيدة تتمكن من المساهمة الجادة في تمويل الاستثمار ومساعدة الجزائر على التمويل^{xii}.

و بالإضافة إلى ذلك فهناك الكثير من الآراء المخالفة لعملية خوصصة البنوك في الجزائر في الوقت الحالي، فهناك من يرى بأن خوصصة البنوك لن تحل معضلة الاستثمارات الأجنبية و خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية المتمثل في بيع 51% من رأسمال المصرف العمومي المعروف بـ "بنك القرض الشعبي الجزائري"، وذلك ضمن إجراءات اتخذتها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية. فإن "إشاعة شعور الثقة لدى المستثمرين الأجانب تأتي بتطهير المناخ الاقتصادي الحالي واعتماد محفزات، وليس ببيع البنوك العمومية."

و هناك من يرى كذلك أن عملية الخوصصة ألان تخدم الأجانب على حساب القطاع الخاص الجزائري، فهذه العملية ستؤدي إلى تحويل مبالغ مالية ضخمة من الجزائر نحو دول أخرى. كما أنها ستؤدي إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على القطاع المصرفي المحلي.

و بالرغم من هذه الانتقادات إلى أن هذه الخطوة تعتبر بالنسبة لنا ضرورية، وتهدف لإصلاح المنظومة المصرفية بصورة جريئة ومنحها أكبر قدر من الفاعلية.

فعملية خوصصة البنوك العمومية تندرج ضمن برنامج تقويم القطاع المالي، وستسمح بتعميق دور التمويل المصرفي للتنمية في البلاد والتحكم في السيولة النقدية التي تتحصل عليها الجزائر من ريع المحروقات وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص الذي لا يزال في طوره الأول وحجمه صغير جداً. فلا يجب الاعتماد على القطاع الخاص الأجنبي لتطوير الاقتصاد، دون اعتماد إجراءات حقيقية تساهم في تحقيق ذلك فلا بد من تشجيع الجزائريين على أن يكون لهم نصيب من مسار خوصصة المصارف، ومراعاة السعر العادل عند بيع أي بنك عام فلا بد من التأني و عدم التسرع في الخوصصة واختيار الأسلوب الذي يناسب ظروف كل مصرف ومعطيائه، حتى يتم تحقيق أكبر عائد من العملية، كما لا يجب التعامل مع البنوك كحزمة واحدة دون تفرقة بين بنوك ناجحة يمكن الإبقاء عليها ضمن القطاع العام، وأخرى غير ناجحة، و يجب أن تكون شفافية أكبر في بيان المؤسسات المصرفية التي يجب الإبقاء عليها.

ويجب على السلطات الجزائرية أن تكمل في عملية خوصصة بنك القرض الشعبي الجزائري من أجل تحسين صورة مناخ الاستثمار، لكن لا بد أن تمر بعدة مراحل، تبدأ بتقييم البنك وتحديد إستراتيجية البيع، ثم الإعلان عن مناقصة

للاقتناء الأولي للبنوك التي تقدمت بطلب الشراء وإعداد الوثائق القانونية (عقد التنازل وعقد الأسهم)، فضلا عن إنجاز عملية "ديتا روم"، وهي بمثابة زيارة استطلاعية تقوم بها البنوك المؤهلة بقصد التعرف بدقة على موظفي البنك الوطني والبنية العامة له، وكذلك البيئة البنكية في الجزائر. حتى تفتح المجال لعملية الخوصصة للبنوك الأخرى.

الخاتمة:

إن عملية خصوصة البنوك تعتبر ضرورية لاقتصاد أي بلد نظرا للتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، فلا بد من تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة درجة المنافسة وتحسين نوعية الخدمة المصرفية المقدمة و تقليل التكاليف، فكل الدول المنظورة الآن تعتمد على البنوك الخاصة لتمويل اقتصادها، إلا أن دول العالم الثالث فالكثير منها ما زالت في مرحلة التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي و مرحلة الخوصصة التي شرعت فيها في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، فالجزائر قررت كمرحلة أولى البداية بخوصصة ثلاثة بنوك عمومية، حيث تبدأ بالقرض الشعبي الجزائري لأنه أكثر جهوزية و يمتاز بملاءة مالية جيدة بعدما تم بالتطهير المالي له، و لكن تبقى الإرادة السياسية في الجزائر غير موجودة من خلال تفضيلها للقطاع العمومي البنكي عن الخاص و الذي لا يؤدي دوره المنوط به و المتمثل في تمويل الاقتصاد من خلال المشاريع الاستثمارية الناجحة، و يلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، فالسلطات الجزائرية تعتمد على الريع البترولي في تمويل الاقتصاد عن طريق ضخ البنوك بمبالغ مالية ضخمة بدون توفر الكفاءة اللازمة لتسيير هذه الأموال و توجيهها الوجهة الصحيحة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة فمادامت أسعار البترول مرتفعة فعملية الخوصصة بصفة عامة و خصوصة البنوك بصفة خاصة في الجزائر تبقى حبر على ورق و وتيرة التحول تكون جد منخفضة و لمدة زمنية مستقبلية طويلة لا يمكن التنبؤ بها، و بالرغم من أن هناك من يرى أن انسحاب سبتي بنك الأمريكي و ستنندار الاسباني و كذلك البنك ألفلاحي من المنافسة في خصوصة القرض الشعبي الجزائري هي السبب في إلغاء الخوصصة، فحسب رأينا أن البنوك الفرنسية المتبقية لها نفس الخبرة و القدرة المالية التي تملكها هذه البنوك و هي كذلك تستطيع أن تقوم بإنجاح هذه العملية و يمكن أن يصبح القرض الشعبي الجزائري من أقوى البنوك الخاصة على الصعيد الوطني و الاقليمي في المدى المتوسط. لذلك فلا بد من توفر الإرادة لإنجاح عملية الخوصصة و فتح القطاع البنكي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي و خلق روح المنافسة و الانفتاح على العالم.

1. ⁱ - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك و اقتصاديات العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص (204) (205).
2. ⁱⁱ - نفس المرجع، ص(222).
3. ⁱⁱⁱ - الخوصصة في الجزائر، <http://www.shababdz.com/vb/shababdz22272/>، تاريخ الاطلاع: 2014/07/14.
4. ^{iv} - نفس المرجع.

5. ^v - بعلوج بولعيد، اشكالية خصوصة البنوك في الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص(6).
- <http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCAQFjAA&url=http%3A%2F%2Felbassair.net%2FCentre%2520de%2520t%25C3%25A9l%25C3%25A9chargement%2Fmaktaba%2F%25D8%25B1%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%2584%2520%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25AC>

%25D9%258A%25D8%25B3%25D8%25AA%25D8%25B1%2Fs%25C3%25A9minaire%2Fjdjdel2005%2F18.doc&ei=9f_QU5PzGems0QWaroHICw&usg=AFQjCNHIu5eRycd8mHmKEETiNMwHWK4cHA

6. vi -la banque d'Algérie, banque et établissement financier agréés au
http://bank-of-algeria.dz/banque.htm consulte le.....
7. vii - بعلوج بولعيد، نفس المرجع السابق، ص(9) .
8. viii -حسين عمر ، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث ، 2001 ، ص (53).
9. ix-safia berkouk , "la privatisation des banques en Algérie vue par des experts internationaux " , le jeun indépendant ,7 octobre 2006.
10. x -oussama nadjib, le gel de la privatisation du CPA un autre caprice d'Alger, Maghreb Émergent, 03/09/2011, http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/us/wikileaks_cpa.htm, consulte le :07/07/2014.
11. xi -ibid
12. xii - عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر أوقفت عملية خوصصة القرض الشعبي لأنها وجدت نفسها أمام بنوك فرنسية، جريدة الشروق اليومي، 2008/03/18.

1 - عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك و اقتصاديات العولمة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003

2-الخوصصة في الجزائر، <http://www.shababdz.com/vb/shababdz22272/>، تاريخ الاطلاع: 2014/07/14

3-بعلوج بولعيد، اشكالية خوصصة البنوك في الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.
http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCAQFjAA&url=http%3A%2F%2Ffelbassair.net%2FCentre%2520de%2520t%25C3%25A9l%25C3%25A9charge%2520ment%2Fmaktaba%2F%25D8%25B1%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%2584%2520%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25AC%25D9%258A%25D8%25B3%25D8%25AA%25D8%25B1%2Fs%25C3%25A9minaire%2Fjdjdel2005%2F18.doc&ei=9f_QU5PzGems0QWaroHICw&usg=AFQjCNHIu5eRycd8mHmKEETiNMwHWK4cHA

- 4-حسين عمر ، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث ، 2001
- 5-safia berkouk , "la privatisation des banques en Algérie vue par des experts internationaux " , le jeun indépendant ,7 octobre 2006.
- 6-oussama nadjib, le gel de la privatisation du CPA un autre caprice d'Alger, Maghreb Émergent, 03/09/2011, http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/us/wikileaks_cpa.htm, consulte le :07/07/2014

7-عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر أوقفت عملية خوصصة القرض الشعبي لأنها وجدت نفسها أمام بنوك فرنسية، جريدة الشروق اليومي، 2008/03/18،

-8-la banque d'Algérie, banque et établissement financier agréés au
http://bank-of-algeria.dz/banque.htm consulte le.....